دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الجملة المعترضة ، مواضعها ودلالاتها
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الامام محمد بن سعود - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الجهاوي، عوض مرسي
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1979
الصفحات:	211 - 242
رقم MD:	135217
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الدلالات اللغوية، اللغة العربية، البلاغة العربية، الجملة الاعتراضية، الجملة الحالية، البلاغيون، النحاة، الجملة الإسمية، الجملة الفعلية، القرآن الكريم، المبتدأ والخبر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/135217

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجملة المعترضة . مواضعها ودلالاتها

للدكتور عوض مرسي الجهاوي
الأستاذ المساعد بالكلية

تمهيد :

الجملة هي وحدة الكلام العربي ومبناه ، وهي التي يمكن تحليل الكلام وإرجاعه إليها ، ويكاد النحاة العرب يتفقون على أن الجملة في كلامهم وعرفهم نوعان : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، ثم يرجعون الأنواع الأخرى – سواء أكانت شرطية ، أم قسمية أم ندائية .. الخ . إلى هذين القسمين .

والجملة عنصر الكلام الأساسي : فبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر ، ولذا وجب أن تكون الجملة موضع الاهتمام في الدرس النحوي .

وبين الكلام والجملة عند جمهور النحاة عموم وخصوص مطلق ، فكل كلام جملة ، وليست كل جملة كلاماً .. وإن كان بعضهم يذهب إلى أن الكلام والجملة مترادفان ، وهذه التفرقة أو هذه المرادفة اصطلاح ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ومما اتفق عليه عند النحاة تقسيم الجمل من حيث علاقاتها بالإعراب إلى قسمين :

١ – جمل لا محل لها من الإعراب .
٢ – جمل لها محل من الإعراب .

واعتبروا أن القسم الأول هو الأصل في بناء الجملة ، وذلك على أساس أن الإعراب في الأصل خاص بالأسماء المفردة ، قال الزجاجي : «وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء

للأفعال والحروف ، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرّق به بين الفاعل والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف »[1] .

« ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء ، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها »[2] .

ومن أجل ذلك كان الإعراب للألفاظ المفردة من الأسماء ، والفعل المضارع ، وكانت علامات الإعراب الأصلية : وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة والسكون حركات إعراب لها ، فيرفع كل من الاسم المفرد والفعل المضارع بالضمة وينصبان بالفتحة ، ويجر الاسم بالكسرة ، ويجزم المضارع بالسكون .

وقد أجرى النحاة تقسيمهم للجملة من حيث أن لها محلاً من الإعراب أوْلا انطلاقاً من هذا الأصل ، فقالوا : إن الجملة إذا جاءت مؤدّية معنى نحوياً يؤديه المفرد ، وأمكن أن يحل المفرد محلها ، كان لها إعراب ذلك المفرد قال ابن الخشاب : « اعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها ، والمفرد ليس كذلك ، إلاّ أنها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال ، فتكون كغير المستقل ويحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه »[3] .

وقد علل ابن يعيش تقدير النحاة الجملة بالمفرد عندما يكون لها محل من الإعراب قائلاً : « والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع أمران :

أحدهما : أن المفرد بسيط ، والجملة مركب ، والبسيط أوّل ، والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ، ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل ، والجملة فرع عنه .

---

(١) الجمل : ٢٦٠ .
(٢) الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .
(٣) المرتجل : ٣٤٠ .

والأمر الثاني : ان المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد ، فكما أن الفعل مفرد ، فكذلك خبر المبتدأ مفرد»[1]

غيرْ أن الرضيّ ذكر أنه يكفي في كون الجمل لها محل من الإعراب وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه ، وإن لم يمكن تقدير الجملة بالمفرد ، وقال : «وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ أو أصله الخبر كخبر كان ، وثاني مفعولي ظننت ، والحال والصفة ، فليست بتقدير المفرد ، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب ، على كونها بتقدير المفرد»[2] . فهو لم يشترط صحة وقوع المفرد موقع الجملة التي وقعت في محل رفع خبر للمبتدأ ، أو في محل نصب خبرا لكان أو مفعولاً ثانياً لظننت أو الجملة الحالية أو جملة الصفة ، (ولم يذكر الرضي الجملة الواقعة خبرا لأنَّ مع أنها في الأصل خبراً لمبتدأ) .

وهذا القسم من الجمل هو ما يطلق عليه النحاة الجمل التي لها محل من الإعراب وقد اختلف النحاة في عدد هذه الجمل ، فقال بعض النحاة إنها ستّ[3] ، وقال بعضهم إنها سبع[4] ، وذهب ابن هشام إلى أنها تسع[5] ، أما أبو حيان فذكر أنها ثلاث وثلاثون[6] .

أما إذا كانت الجملة لم تؤدّ معني نحوياً يؤديه المفرد ، فهي جملة لا محل لها من الإعراب ، وتكون حينئذ جاءت على الأصل ، قال أبو حيان : «أصل الجملة ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب»[7] لأن الأصل فيها ألاَّ تكون مقدرة بمفرد ، وإنما تؤدي معني في الكلام يخالف ما يؤديه المفرد .

وقد جمع النحاة هذه الجمل التي لا تقع موقع المفرد في باب واحد تحت عنوان «الجمل

---

(١) شرح المفصل ٨٨/١ .
(٢) شرح الكافية ٣١٣/٢ .
(٣) انظر المرتجل : ٣٤٠ .
(٤) الأشباه والنظائر ١٨/٢ .
(٥) المغنى ٥٣٦/٢ .
(٦) الأشباه والنظائر ٢٠/٢ .
(٧) المرجع السابق .

التي لا محل لها من الإعراب» وقد اختلفوا أيضاً في عددها ، فذكر أبو حيان أنها اثنتا عشرة جملة .

وذهب ابن هشام إلى أنها سبع ، وقال : «وهي سبع وبدأنا بها لأنها لم تَحِل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل»[1] وقد قال بهذا الرأي أيضاً بدر الدين ابن أم قاسم المرادي ، وجمعها نظماً فقال : [2]

وأتتك سبع مالها من موضع صلة ، وعارضة ، وجملة مبتدى
وجواب أقسام ، وما قد فسَرت في أشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وبعد معلق لا جازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفنّد

و يمكنني أن أقسم هذا النوع من الجمل – بصرف النظر عن كونه جملة اسمية أو فعلية – إلى قسمين : جمل رئيسة يقوم الكيان التعبيري عليها ، ويكون ركناها ركيزة قصد المتكلم عليها وجمل معترضة تأتي لتحقيق غرض إضافي في الكلام ، وهذا القسم الأخير هو بيت القصيد الذي حفزني إلى أن أقوم بدراسة علمية أضع بها حدّاً فاصلاً بينه و بين القسم الأول الذي يكون محطّاً للفائدة .

وذلك لأنه كثير ما تأتي الجملة المعترضة في موضع تشتبه فيه بجملة من تلك الجمل التي تقع موقع المفرد كجملة الحال أو تشتبه بجملة مستأنفة تامة الدلالة ليست مقصودة لذاتها ، وإنما سيقت لغرض من الأغراض البلاغية .

---

(١) المغنى ٢/٥٠٠ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢/١٦ .

تعريف الجملة الاعتراضية ، وخصائصها :

الاعتراض لغة : المنع . يقال «اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه ومنعه[1] : والجملة الاعتراضية عند النحاة مأخوذة من هذا المعنى اللغوي ، فقد عرفها بعض النحاة بأنها الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه ، أو تحسينه ، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه ، وليست معمولة لشيء منه»[2]

وضابط هذا النوع من الجمل ضابط معنوي ، «وهو أن يصحّ سقوط الجملة الاعتراضية ، دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب»[3] ولذلك أجاز النحاة الفصل بالجملة الاعتراضية بين العامل والمعمول ، وقالوا إن الفصل بالجملة الاعتراضية لا يمنع العمل ، **بينما** لا يصح الفصل بجملة غير اعتراضية .

يقول ابن جني في باب الاعتراض : «اعلم أن هذا القبيل من العلم كثير ، قد جاء في القرآن ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستنكر عندهم ، أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاَّ شاذا ، أو متأولاً»[4]

ولذلك أجاز أبو حيان أن يكون قوله «قيماً» في قول الله تعالى : «**الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً ، قَيِّماً**[5]» حالاً من الكتاب ، على اعتبار أن الجملة المنفية ، وهي قوله (ولم يجعل له عوجاً) اعتراض ، لأنه يصح أن يفصل بجمل الاعتراض ، بين الحال وصاحبها[6] .

---

(١) لسان العرب مادة «عرض» .
(٢) انظر الهمع : ٢٤٧/١٠ .
(٣) الجملة النحوية : ١٠٦ .
(٤) الخصائص : ٣٣٥/١ .
(٥) سورة الكهف : ١ ، ٢
(٦) انظر البحر المحيط ٩٥/٦ .

ولم يجوّز أن يكون قوله تعالى : «**يُرِيدُ اللهَ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ**»[1] جملة حالية من قوله : «**واللهُ يُرِيدُ أنْ يَتُوبُ عَلَيْكُمْ**» لأنه قد فصل بين الحال والعامل بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل ، وهو قوله تعالى : «**وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أنْ تَمِيْلُوا مَيْلاً عَظِيماً**» وهي جملة أجنبية عن العامل وعن الحال ، فلا ينبغي أن تجوّز إلاّ بسماع من العرب[2] .

وسيتضح – عند الحديث عن مواضع الاعتراض – صور متعددة من فصل الجملة الاعتراضية بين العامل والمعمول ، دون أن يمنع هذا الفصل من تأثير العامل في معموله .

* * *

مواضع الجملة الاعتراضية

ذكر النحاة أمثلة متنوعة للجملة الاعتراضية ، من حيث اختلاف موضعها بين شيئين متلازمين في الجملة ، غير أني أستطيع القول – بما أطلعت عليه من مصادر – أن ابن هشام[3] قد خصّ هذه الجملة بدراسة مستفيضة لم يسبق إليها ، وذكر لها سبعة عشر موضعاً ، وهو ما لم أجده في مصدر آخر ، وإن كان قد ترك بعض المواضع لم يشر إليها .

وإليك أهم مواضع الجملة المعترضة :

الموضع الأول : بين الفعل وفاعله كقول الشاعر :[4]

شجاك – أظُنُّ – رَبْعُ الظاعنينا ولم تعبَأْ بعذل العاذِلينا

---

(١) سورة النساء : ٢٧ ، ٢٨ .
(٢) البحر المحيط ٢٢٧/٢ .
(٣) انظر المغنى ٥٠٦/٢ – ٥٢٣ .
(٤) لم يذكر قائله . الهمع ١٥٣/١ ، الأشموني ٢٨/٢ .

فشجاك فعل ماض ومفعوله ، وربْعٌ فاعل ، وقد اعترض[1] بينهما بجملة أظنُّ ومنه أيضاً قول الشاعر[2] :

وقد أدركتْني - والحوادِثُ جمّة أسِنَّةُ قوم لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ

فجملة (الحوادث جمّة) مبتدأ وخبر ، وقعت معترضة بين الفعل (أدركتني) والفاعل (أسنّة) . وقد خلط الدسوقي في حاشيته عند تعليقه على هذا الشاهد بين الاعتراض ، والاستئناف فقال : «والواو للاعتراض وتسمى استئنافية ، لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها»[3] . وبدهي أن الجملة اعتراضية ، وليست استئنافية . وسيأتي الفرق بين الجملتين ، إن شاء الله .

أما قول الشاعر :[4]

ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد

فقد أجاز فيه ابن هشام[5] أن تكون جملة (والأبناء تنمي) اعتراضية بين الفعل (يأتي) وفاعله (ما) المسبوقة بحرف الجر الزائد وهو الباء ، أو ألاَّ يكون هناك اعتراض وحينئذ يكون الفعلان (يأتي ، وتنمي) تنازعاً الفاعل (ما) فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول ، إلاَّ أن الوجه الثاني غير مقبول ، لفساد المعنى عند توجيهه . قال ابن جني[6] ، فقوله والأنباء تنمي ، اعتراض بين الفعل وفاعله وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في يأتيك ضمير من متقدم مذكور» وقال الدسوقي : «لو جعل (بما لاقت) معمولاً لتنمي ، لأفاد أن الأخبار ، لا تخبر إلاَّ

---

(١) ذكر ابن هشام وجهاً آخر وهو جواز أن يكون «شجاك» مفعولاً به ثان لأظن ، وربع بالنصب مفعولاً أول وحينئذ فلا اعتراض في الجملة كما جوز الدسوقي في حاشيته أن يكون «شجاك» مصدرا مضافاً مبتدأ وربع خبره فيكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر. انظر حاشية الدسوقي ٢/٥٨ . .

(٢) البيت لرجل من بني دارم الخصائص ١/٣٣١ ، الهمع ١/٢٤٨ .

(٣) حاشية الدسوقي ٢/٥٨ .

(٤) قائله قيس بن زهير الكتاب ١/١٥ ، الخزانة ٣/٥٣٤ ، المقتضب ٤/٤٣ .

(٥) أنظر المغنى ٢/٥٠٦ .

(٦) الخصائص : ١/٣٣٧ .

بما لاقت لبون بني زياد ، مع أنها أي الأخبار كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره »[٢]

الموضع الثاني : بين الفعل ومفعوله ، كقول الشاعر[٢] :

وبُدِّلَتْ - والدهر ذو تبدل - هيْفاً دبُوراً بالصِّبَا والشَّمأَلِ

فجملة (والدهر ذو تبدل) جملة اعتراضية ، وقعت بين الفعل (بُدلت) وبين مفعوله (هيفا) .

ويرى ابن جني أن الجملة الاعتراضية هنا وقعت بين المفعول الذي ناب عن الفاعل بعد حذفه ، وبين المفعول الثاني . وهو هيفا[٣] والأولى الاعتبار الأول لأن نائب الفاعل ضمير مستتر .

ومن الاعتراض بين الفعل والمفعول قول الشاعر :[٤]

واعْلَمْ - فعلمُ المرء ينفعُه - أن سوفَ يأتي كُل ما قُدِرا

فجملة المبتدأ والخبر (فعلم المرء ينفعه) جملة معترضة لا محل لها من الإعراب وقعت بين الفعل ومفعوله .

الموضع الثالث : بين المبتدأ والخبر ، كقوله تعالى :

« **هَذَا فَلْيَذُوقُوه حَمِيمٌ وغَسَّاقٌ** »[٥] قال ابن جني :[٦] إن جملة « فليذوقوه » معترضة بين المبتدأ (هذا) ، وبين خبره (حميم) . أما الزمخشري فيرى ، مع ذلك وجهاً آخر وهو « أن (حميم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو حميم ، وأن هذا فليذوقوه بمنزلة (وإياي فأرهبون) أي ليذوقوا هذا »[٧]

---

(١) حاشية الدسوقي ٢/٥٩ .

(٢) قائله أبو النجم العجلي . الهمع ١/٢٤٨ .

(٣) انظر الخصائص ١/٣٣٦ .

(٤) لم يعرف قائله . المغنى ٢/٥٢٠ ، ابن عقيل ١/٣٣١ ، شذور الذهب ٢٨٣ .

(٥) سورة ص ٥٧ .

(٦) الخصائص ١/٣٤٠ .

(٧) الكشاف : ٤/١٠١ .

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر قول الشاعر : [1]

وفيهن – والأيام يعثرن بالفتى – نوادب لا يَمْلَلْنه ونَوائِحُ

فإن (فيهن) جار ومجرور خبر مقدم و(نوادب) مبتدأ مؤخر ، وقد فصل بينها بالجملة الاعتراضية (والأيام يعثرن بالفتي) .

ومن الاعتراض بين المبتدأ وخبره جملة الفعل الملغى في نحو : زيدٌ – أظن – قائمٌ (فزيد) مبتدأ ، (وقائم) خبره ، وجملة (أظن) معرَضة لا محل لها من الإعراب .

أما إذا نصبنا زيداً على أنه مفعول به أول مقدم ، وقائماً مفعول به ثان فلا تكون الجملة حينئذ معترضة [2] .

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر أيضاً جملة الاختصاص في نحو قول الرسول ﷺ « نحن معاشر الأنبياء – لا نورث » فمعاشر مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخصّ) والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر .

ويرى بعض النحاة أن جملة الاختصاص ، ليست معترضة بل هي جملة حالية في محل نصب [3] .

أما الاعتراض بكان الزائدة بين المبتدأ والخبر مثل قولك : أو نبيٌّ – كان – موسي – ومثلها الزائدة بين شيئين متلازمين – فلا تعد من جمل الاعتراض ، لأن الصحيح أنها لا فاعل لها ، إذ ليس لها عمل ، وليست معمولة لغيرها ، والكلام يستغني عنها ، وكل فائدتها أنها تمنح المعني الموجود قوة ، وتوكيداً ، فليس من شأنها أن تحدث معني جديداً ، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية ، ولذلك اختلف النحاة في قول الفرزدق [4] :

---

(١) قائله معن بن أوس ، المغنى ٥٠٧/٢ ، الهمع ٢٤٧/١ .
(٢) انظر ابن عقيل . ٣٧٠/١ .
(٣) النحو الوافي : ٩٦/٤ .
(٤) سيبويه ١٩٢/١ ، الخصائص ٣٧/٤ ، شرح التصريح ١٩٢/١ ، ديوان الفرزدق ٨٣٥ .

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فقال البعض : «كان» هنا ليست زائدة بل هي الناقصة وواو الجماعة اسمها «ولنا» خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران «وكرام» صفة بعد صفة . وذلك على اعتبار أن الحرف الزائد لا يعمل شيئاً ولذلك اشترط هذا الفريق في زيادة «كان» أن تكون مفردة ليس لها اسم ولا خبر .

وقال البعض الآخر : «كان» في هذا البيت زائدة ، زيدت بين الصفة والموصوف وأن اتصالها باسمها لا يمنع كونها زائدة قياساً على «ظننت» فإنها تلغي متأخرة ومتوسطة ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها .

أما وقوع الشرط بين المبتدأ والخبر ، فقد ذكر أنه لا يصح إلاَّ لضرورة «فلا يقال : زيد إن لقيته كريم ، بل يقال فكريم ، أي فهو كريم ، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ ، وإنما جاز تعليق إذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى «**إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشيءٍ – إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**»[1] فلعدم عراقة إذا في الشرطية[2] .

وقد ردّ أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه[3] على الرضي بجواز ذلك ، واستشهد بقوله تعالى : «وإنا إن شاء الله لمهتدون»[4] ، غير أن اعتراض الشرط هنا وقع بين اسم ان وخبرها ، أي بين ما أصله مبتدأ وخبر ، وليس بين المبتدأ و الخبر كما نصّ على ذلك الرضي . الذي أجاز اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر عند دخول النواسخ مستشهداً بقوله تعالى «**سَتَجِدُني – إِنْ شَاءَ اللهُ – صَابراً**»[5]

---

(١) سورة النحل : ٤٠ .
(٤) شرح الكافيه ٢٥٧/٢ .
(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧٣/١ .
(٦) سورة البقرة : ٧٠ .
(٧) سورة الكهف : ٦٩ (وانظر شرح الكافيه ٢٥٧/٢) .

الموضع الرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر ، كقول الشاعر[1] :

إن الثمانين – وبلغتها – قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فجملة (بلغتها) جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب وقعت بين ما أصله المبتدأ وهو اسم إن (الثمانين) وخبرها جملة (قد أحوجت سمعي) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر : [2]

لعلك – والموعود حق لقاؤه – بدالك في تلك القلوص بداء

فجملة (والموعود حق لقاؤه) جملة اسمية معترضة بين اسم لعل ، وهو كاف الخطاب ، وبين خبرها وهو جملة (بدا بداء) .

ومن هذا الموضع أيضاً قول القائل : [3]

يا ليت شعري – والمني لا تنفع – هَلْ أغدُونْ يوماً وأمرى مُجْمعُ

ف (شعري) اسم ليت بمعني مشعوري ، وخبرها جملة الاستفهام في الشطر الثاني ، وجملة (والمني لا تنفع) اعتراض بينهما ، وأما «إذا قيل بأن الخبر محذوف ، وتقديره موجود أو إن ليت لا خبر لها ها هنا ، إذا المعنى ليتني أشعر ، فالاعتراض حينئذ يكون بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام»[4] فعلى هذا التوجيه تصير الجملة معترضة بين العامل (المصدر) ومعموله ، وليست من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر.

الموضع الخامس : بين الشرط وجوابه ، وذلك كقوله تعالى :

«وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مكانَ آيَةٍ – وَاللهُ أعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ – قَالُوا إِنَّمَا أنْتَ مُفْتَرٍ»[5]

---

(١) قائله : عوف بن محالم الخزاعي شذور الذهب ٤٥ ، والهمع ٢٤٨/١ ، والمغنى ٥٠٦/٢ .
(٢) البيت لمحمد بن بشر الخارجي الخزانة ٣٦/٤ ، والمغنى ٥٠٧/٢ ، الخصائص ٣٤/١ .
(٣) لم يذكر قائله : نوادر أبي زيد ١٣٣ . الخصائص ١٣٦/٢ .
(٤) حاشية الدسوقي ٦٠/٢ .
(٥) سورة النحل : ١٠١ .

فقد وقعت جملة (والله أعلم بما ينزل) معترضة بين فعل الشرط (بدلنا) وبين جوابه (قالوا : إنما أنت مفتر) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : «**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا – وَلَنْ تَفْعَلُوا – فَاتَّقُوا النَّارَ**»[1] فإن قوله (ولن تفعلوا) جملة لا محل لها من الإعراب ، لأنها معترضة بين فعل الشرط (لم تفعلوا) ، وبين جوابه (فاتقوا) .

وقد حصر الرضي الجمل التي يعترض بها بين الشرط وجوابه في أربع جمل فقط فقال[2] : «ويجوز اعتراض القسم ، والدعاء ، والنداء ، والاسمية الاعتراضية ، بين الشرط والجزاء ، نحو : إن تأتني – والله – آتك ، وإن تأتني – غفر الله لك آتك ، وإن تأتني – يا زيد – آتك ، وإن تأتني – ولا فخر – أكرمك» .

وأرى أن الحصر هنا غير دقيق ، فقد جاءت الجملة الفعلية معترضة بين الشرط وجوابه كالشاهد السابق من سورة البقرة[6] .

وإذا وقع المضارع المسبوق بالواو أو الفاء بعد فعل الشرط ، متوسطاً بينه وبين الجواب ، فأكثر النحاة يجيزون فيه وجهين .

«أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها معطوف على فعل الشرط المجزوم ، كقوله تعالى : «**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**»[4] ومثل : من يتكلم فيسرف يكن عرضة للزلل .

والثاني : النصب على اعتبار الفاء للسببية ، والواو للمعية ، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدهما ، ومن ذلك قول الشاعر :[5]

---

(١) سورة البقرة : ٢٤ .
(٢) شرح الكافية ٢٥٦/٢ .
(٣) انظر الكشاف ١٠١/١ .
(٤) سورة يوسف : ٩٠ .
(٥) مجهول القائل ، ابن عقيل ١٣٤/٢ ، شذور الذهب ٣٥١ ، شرح التصريح ٢٥١/٢ .

ومن يقترب منا ، ويخضع نؤوه ولا يخْش ظلماً ما أقام ولا هضما

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ، وحجتهم في ذلك ، أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتيها الشرطية ، والجوابية معاً ، كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط ، ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتي الشرط والجواب ، إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى .

ويرى المحققون ، أن هذه الحجة واهية إذ لا يمنع مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية ، جملة معترضة ، ورأيهم صحيح ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى ، لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب »[1] كما سبق ذكره من الأمثلة .

وقد يعترض بالشرط على الشرط ، وذلك مثل قوله تعالى : « **وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ، وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا منهم عَذَاباً أَلِيماً** »[2] ، فالشرطان وهما (لولا) و(لو) قد اعترضا ، وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وهو (لعذبنا) . فقال البعض[3] إن جواب لولا محذوف ، وأغنى عنه جواب لو ، في قوله تعالى : (لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً) .

وأجاز الزمخشري[4] أن يكون (لو تزيلوا) كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما إلى معنى واحد ، ويكون (لعذبنا) هو الجواب .

---

(١) النحو الوافي بتصرف ٢٥٩/٤ .
(٢) سورة الفتح ٢٥ .
(٣) المغني ٨١٠/٢ .
(٤) أنظر الكشاف ٣٤٣/٤ .

ولابن هشام رسالة في اعتراض الشرط على الشرط نقلها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر[1] ، ذكر فيها ما يصح أن يكون من اعتراض الشرط على الشرط وما لا يصح . وقد فند هذه الرسالة أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه ، في كتابه : «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»[2] ووضحها بالأمثلة القرآنية الكريمة المتعددة ، فمن رام المزيد من هذا الموضوع فليرجع إليه .

الموضع السادس : بين القسم وجوابه :

ومثاله ، قوله تعالى : «**فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ – وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيْمٌ – إِنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ**»[3] فقوله (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) قد اعترض به بين القسم الذي هو قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم) ، وبين جوابه الذي هو قوله (إنه لقرآن كريم) .

«وأما قول ابن عطية[4] بأنه ليس ثمة اعتراض بين القسم وجوابه ، لأن قوله (وإنه لقسم عظيم) توكيد ، فمردود لأن التوكيد ، والاعتراض لا يتنافيان وقد مضي ذلك في حدّ جملة الاعتراض»[4] حيث قلنا في تعريفها : **إنها** الواقعة بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه ، فلا تعارض إذاً بين التوكيد والاعتراض ، بل هو وظيفة من وظائفه .

ومن أمثلة الاعتراض بين القسم وجوابه أيضاً ، قول الشاعر :[5]

لعمري – وما عمري عليَّ بهين – لقد نطقت بُطلاً عليَّ الأقارعُ

فجملة (وما عمري عليّ بهين) معترضة لا محل لها من الإعراب لأنها وقعت بين القسم (لعمري) ، وجوابه (نطقت بطلا على الأقارع) .

---

(١) ٤ : ٣٢ – ٤٠ .
(٢) ٣ : ٢٦١ .
(٣) سورة الواقعة : ٧٥ – ٧٧ .
(٤) المغنى ٥١١/٢ .
(٥) النابغة الذبياني : ديوانه : ١١١ ، وهو من شعر أحد الكتاب ٢٥٢/٤ .

الموضع السابع : بين الموصوف وصفته .

وذلك مثل قوله تعالى : «وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم ، فإن فيه اعتراضاً بين الموصوف ، وهو (قسم) وصفته وهو (عظيم) ، بجملة (لو تعلمون) .

الموضع الثامن : بين الموصول وصلته ، وذلك كقول الشاعر[1] :

تَـعَشَّ فـإن عـاهـدتني لا تخونني نكن مثل من – يا ذئب – يصطحبان

فإن المنادي (يا ذئب) اعتراض بين الموصول (من) ، وجملة الصلة (يصطحبان) ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[2] :

ذاك الذي – وأبيك – يعرف مالكا والحق يـدمـغ تـرهّـات الـبـاطـل

فقوله (وأبيك) اعتراض بين الموصول (الذي) وصلته (يعرف) .

وأما قول الشاعر[3] :

وإنّي لـرام نـظـرةً قـبـل التي لعلي – وإن شطّت نواها– أزورها

«فقد قال البعض : إن الاعتراض فيه وقع بين الموصول ، وصلته ، وذلك على اعتبار أن (أزورها) هي جملة الصلة ، وأن خبر لعل محذوف ، أي : لعلي أفعل ذلك وقال البعض : إن الصلة محذوفة ، والاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر ، فقد اعترض بجملة (وإن شطت نواها) ، بين (لعلي) حرف الترجي واسمه ، وبين (أزورها)»[4] وهي جملة في محل رفع خبر لعلّ .

---

(١) الفرزدق ، ديوانه : ٨٧٠ ، الكتاب ٤٠٤/١ ، والمقتضب ٩٥/٢ .
(٢) جرير ، ديوانه : ٤٣٠ ، المغنى ٥١١/٢ ، الهمع ٨٨/١ .
(٣) الفرزدق ، الخزانة ٤٨١/٢ ، المغنى ٥١٣/٢ .
(٤) حاشية الأمير : ٥٠/٢٠ .

الموضع التاسع : بين المضاف والمضاف إليه مثل :

هذا غلامٌ – والله – زيدٍ ، فالقسم جملة اعترض بها بين المضاف (غلام) والمضاف إليه (زيد) .

ومن ذلك مسألة الكتاب[1] : لا أخا – فاعلم – لك ، فقوله (فاعلم) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه[2] . «وأجاز أبو علي رحمه الله ، أن يكون (لك) خبراً ، ويكون أخاً اسما مقصوراً تاماً ، غير مضاف ، كقولك : لا عصا لك»[3] . وحينئذ يكون الاعتراض بين اسم لا ، وخبرها ، لا بين المتضايقين .

الموضع العاشر : بين الجار والمجرور .

كقولك : تعرفت على – ورب الكعبة – صديق كأنه الشقيق ، فجملة القسم معترضة ، بين حرف الجر (على) وبين مجرورة (صديق) .

ومن ذلك أيضاً ما مثل به ابن هشام[4] ، وهو «قوله : اشتريته بأرى ألف درهم» فقوله : (أرى) جملة فعلية (فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر) معترضة بين حرف الجر (الباء) ، وبين مجرورة (ألْف) ، ومعني الجملة حينئذ اشتريته أرى (أي أظن) بألف درهم .

الموضع الحادي عشر : بين الحال وصاحبها .

كقولك : صليت – والله – خاشعاً . فجملة القسم معترضة بين صاحب الحال وهو (تاء الفاعل) وبين الحال وهو (خاشعاً) . وقس على ذلك ما يماثله .

---

(١) سيبويه ٣٤٧/١ .

(٢) قال الرضى : وهو تركيب قليل لا يصل لحد الشذوذ واللام زائدة بين المتضايقين ، وصح عمل لا في المضاف لمعرفة ، لكونه على صورة غير المضاف بواسطة وجود اللام ، فالألف على هذا علامة نصب . انظر شرح الكافية : ٢٥٦/١ .

(٣) الخصائص : ٣٣٨/١ .

(٤) المغنى : ٥١٢/٢ .

الموضع الثاني عشر : بين جملتين مستقلتين :

كقوله تعالى : «**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى - واللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمُ**»[1] . فمن قرأ بسكون تاء وضعْت ، كانت الجملتان المصدرتان بأنيّ من قول مريم عليها السلام ، وما بينهما اعتراض والمعنى حينئذ كما قال الزمخشري[2] : وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهبت لها .

قد ذكر ابن هشام مواضع أخرى للجملة المعترضة ، ومن ذلك : وقوعها بين الحرف وتوكيده ، أو بين الحرف ومنفيه ، أو بين حرف التنفيس والفعل أو بين قد والفعل ، (ولا تكون الجملة المعترضة في هذا الموضع الأخير الا جملة قسم[3]) فالأول : مثل قول الشاعر :

ليت - وهل ينفع شيئاً ليت - ليت شبابا بوع فاشتريت[4]

والثانية مثل :

ولا - أراها - تزالُ ظالمةً تحدث لي نكبة وتنكؤها[5]

والثالثة مثل :

وما أدري وسوف - إخال - أدري أقوم آل حصن أم نساء[6]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام .

والرابعة مثل :

أخالد قد - والله - أوطأت عشوةً وما قائل المعروف فينا يعنّفُ[7]

---

(١) سورة آل عمران : ٣٦ .

(٢) الكشاف ٣٥٦/١ .

(٣) انظر المعنى : ٢٧٧/١ .

(٤) قائله : رؤية ، ديوانه : ١٧١ ، شرح الأشموني : ٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٩٤/١ ، وقد استشهد السيوطي بهذا البيت على أنه اعتراض بين الحرف ومدخوله ، والصحيح ما ذكره ابن هشام . انظر الهمع . ٢٤٨/١ .

(٥) ابن هرمه : الهمع ١١١/١ .

(٦) زهير بن أبي سلمى ، ديوانه : ٧٣ ، والهمع ١٥٣/١ .

(٧) قائله : أخو يزيد البجلي ، الهمع ٢٤٨/١ ، الخصائص ٤٤٨/٢ .

الاعتراض بأكثر من جملة :

زعم أبو علي الفارسي أنه لا يقع الاعتراض بأكثر من جملة ، وعندما وقف على قول الشاعر :

أُراني – ولا كـفـران لله أيّـةً لنفس – قد طالبْتُ غير منيل[1]

قال[2] : إن (أية) مفعول لأجله منصوب بكفران ، وليس مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف محذوف تقديره «أَوَيْتُ» ، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، بين «أراني» والمفعول الثاني له ، وهو جملة (قد طالبت غير منيل) ، والصحيح جواز ذلك :

ومن ذلك أيضاً قول زهير[3] :

لـعـمـرُك – والخطوب مـغيراتُ وفي طول المعاشرة التقالي –
لـقـد بـاليت مـظـعـن أم أوفي ولـكـن أم أوفي لا تـبـالي

فاعترض بين القسم وجوابه ، بجملتين سميتن .

ومن الاعتراض بأكثر من جملة قول الله تعالى : «**وما أرسلنا من قبلك إلاَّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون – بالبينات والزبُر**»[4] فإن الجار والمجرور (بالبينات) متعلق بأرسلنا واعترض بينهما بقوله : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) أما من يرى[5] أن الجار والمجرور متعلق بأرسلنا مضمراً ، فليس ثمَّة اعتراض حينئذ .

وقد أجاز الزمخشري[6] الاعتراض بسبع جمل ، ومثل ذلك بقوله تعالى : «**ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا ، وَقَالُوا : قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ والسَّرَّاءُ ، فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ**

---

(١) المغنى ٥١٥/٢ .
(٢) لم يعرف قائله : الخصائص ٣٣٨/١ ، الهمع ١٤٧/١ ، المفضليات : ٨٠٥ .
(٣) ديوانه : ١٦١ ، المغنى : ٢١٥/٢ ، حاشية الدماميني ٥٦ .
(٤) سورة يونس : ٢٧ .
(٥) انظر الكشاف : ٦٠٨/٢ .
(٦) الكشاف : ١٣٣/٢ .

يَشْعُرُون . وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى . آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ والأَرْض ، وَلَكِنْ كَذَّبُوا ، فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ، أَفَأَمِنَ أَهلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بياتاً وَهُمْ نَائِمُونَ »[1]

فقد عطف (أفأمن أهل القرى) على قوله (فأخذناهم بغتة) وجعل قوله : (ولو أن أهل القرى) إلى (بما كانوا يكسبون) وقع اعتراضاً بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

ومن هذا يتضح انه لا مانع من الاعتراض بأكثر من جملة لوروده في القرآن الكريم ولا صحة لما ذهب إليه أبو علي الفارسي من عدم جوازه .

احتمال الجملة الاعتراض وغيره :

قد تحتمل الجملة الاعتراض وغيره ، فقد اختلف النحاة في قول الله تعالى : « **والَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها ، وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ، مَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عاصِمٍ** »[2] « فزعم بعضهم أن مالهم من الله من عاصم ، خبر الذين ، وأن جملة (جزاء سيئة بمثلها) معترضة بين المعطوف عليه (كسبوا) ، والمعطوف (ترهقهم ذلة) وهما جزء الصلة »[3] . « قال ابن عصفور : وهو بعيد ، لأن الظاهر أن (ترهقهم) لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ، لجواز أن يكون الخبر (جزا سيئة بمثلها) فلا يكون في الآية اعتراض »[4] . وعلى هذا احتملت الآية وجود الاعتراض ، وعدمه .

---

(١) سورة الأعراف : ٩٥ - ٩٧ .

(٢) سورة يونس : ٢٧ وقبل هذه الآية قوله تعالى : للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ... الخ . ثم عطف عليها والذين كسبوا السيئات .. فالموصول في موضع جر . .

(٣) إعراب الجمل : ٧٢ .

(٤) المغنى : ٥١١/٢ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :[1]

كـأن ، وقـد أتي حول جـديـد أتـا فهـا حامـات مـثول

قال بعض النحاة[2] : إن جملة (وقد أتي حول جديد) جملة معترضة ، بين حرف الناسخ ، وما دخل عليه ، وقال ابن جني[3] : إنه لا اعتراض فيه ، وذلك لأن الاعتراض ، لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل منه شيء من الكلام المعترض به ، بين بعضه وبعض ، فأمّا قوله : (وقد أتي حول جديد) فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب مما في (كأنّ) من معني التشبيه ، ألا ترى أن معناه ، أشبهت ، وقد أتي حول جديد حمّامَات مثولاً ، أو أشبهها ، وقد مضي حول جديد لحمامات مثول ، أي : أشبهها في هذا الوقت ، وعلى هذه الحال » .

وأرى أن اعتبارها جملة معترضة أولى من كونها حالية ، وذلك لأن بعض النحاة ، يمنع تقدم الجملة الحالية المقترنة بالواو .

من خصائص الجملة المعترضة :

من خلال ما مثلت به من جمل متعددة ، لأنواع الجمل المعترضة ، نلاحظ ما يأتي :

١ - أن الجملة المعترضة إذا كانت شرطية أو قسمية ، فلا تحتاج إلى جواب ، بخلاف ما إذا جاءت إحداهما غير معترضة فلا يكتمل معناها الاّ بذكر الجواب معها .

٢ ــ أن الجملة المعترضة لا تحتاج - غالباً - إلى رابط يربطها بالكلام المتقدم عليها بخلاف الجملة التي يكون لها محل من الإعراب ، فإنها تحتاج إلى هذا الربط .

---

(١) أبو الغول الطهوي : نوادر أبي زيد ، ١٥١ ، المنصف ١٨٥/٢١ .
(٢) المغني : ٥١٣/٢ ، الهمع : ٢٤٨/١ .
(٣) الخصائص : ٣٣٧/١ .

٣ - أن الفصل بالجملة المعترضة . لا يعتبر فصلا بالأجنبيّ . ولذلك لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها . بخلاف الفصل بجملة غير معترضة . ويؤيد ذلك ما ذكره الزمخشري[١] في قوله تعالى : « **الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب . ولم يجعل له عوجاً . قيماً** »[٢] . فإن قلت : لم انتصبت قيماً ؟ قلت : الأحسن أن ينتصب بمضمر . ولا يجعل حالاً من الكتاب . لأن قوله : (ولم يجعل) معطوف على أنزل . فهو داخل في حيز الصلة . فجاعله حالاً من الكتاب . فاصل بين الحال . وذي الحال ببعض الحال » . أما إذا اعتبر قوله (ولم يجعل) جملة معترضة . فيجوز حينئذ هذا الإعراب »[٣]

الفرق بين الجملة المعترضة ، والجملة الحالية :

كثيراً ما تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية ، ويقع اللبس بينهما حتى أن بعض المتخصصين ، قد يعرب المعترضة على أنها في محل نصب على الحال فمثلاً قول الشاعر :

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

حين أعربه أستاذنا المرحوم محي الدين عبد الحميد[٤] ، جعل جملة (والموعود حق لقاؤه) جملة حالية ، مع أنها جملة معترضة .

ومن أجل هذا اللبس ، وضع النحاة أموراً يمكن في ضوئها التمييز بين الجملتين . قال ابن مالك[٥] : « وتمييزها (أي الجملة المعترضة) من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز اقترانها بالفاء ، ولن ، وحرف تنفيس ، وكونها طلبية » .

ولتفصيل هذه الفروق ، وتوضيحها نقول : إن ما يميز المعترضة عن الحالية ، أمور أربعة :

---

(١) انظر الكشاف : ٧٠٢/٢ .
(٢) سورة الكهف : ١ ، ٢ .
(٣) وهذا ما ذهب إليه أبو حيان . أنظر ما ذكرناه في ص ٥ .
(٤) أنظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب : ١٦٨ .
(٥) التسهيل : ٥٧ .

الأول : أن الجملة المعترضة لا يصح أن يقوم مقامها مفرد ، لأنها جملة ، لا محل لها من الإعراب ، أمّا الجملة الحالية فيصح أن يقوم المفرد مقامها لأنها في محل نصب . وسبق أن ذكرنا أن تقسيم الجمل إلى مالها محل من الإعراب أو ليس لها محل ، مرتبط بصحة وقوع المفرد موقعها أوْلا .

الثاني : جواز اقترانها بالفاء ، كقول الشاعر :[1]

واعلم – فعلم المرء ينفعه – أن سوف يأتي كل ما قدرا

أو بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت[2] كقول المتنبي[3] :

يا حادِيَيْ عيرها – وأحسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها
قفا قليلاً بها عليَّ ، فلا أقلّ من نظرة أزوّدها

أو بإذ التعليلية نحو ، قول الله تعالى : «**ولَنْ يَنْفَعَكُم اليَومَ إذْ ظَلَمْتُم أنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُون**»[4] . وقول المجنون[5] .

فيا ربِّ إذ صيَّرت ليلى هي المُنى فزِنيِّ بعَيْنها كما زِنْتها ليَا

ويُحمل على ذلك أيضاً «حتى» الابتدائية ، في مثل قول عمرو بن شاس[6]

ألم يأتها أني صحوت وأنني تحلّمت حتى ما أعارمُ من عِرَمْ
وأطرقت إطراق الشجاع ، ولو رأى مَسَاغاً لنابيه الشجاعُ لقد أزَمْ

---

(١) تقدم في ص ٨.

(٢) أما إذا قدرت ضميرا قبل الفعل المضارع المثبت ، وصارت الجملة حينئذ اسمية جاز اعتبارها في محل نصب حال ، كقول عبدالله السلولي :

فلما خشيت أظافرهم نجوت وأرهنهم مالكا

فالتقدير : وأنا أرهنهم مالكاً وقس على ذلك لو قدر ، «وأنا أحسبني» انظر الهمع ٤٦/١ ، وابن عقيل ٥٥٥/١ .

(٣) ديوانه : ١٨٣ .

(٤) سورة الزخرف : ٣٩ .

(٥) ديوان مجنون ليلى : ٢٨٦ ، والفاء المتصلة بزنّى زائدة . أنظر التمام ٩٠ .

(٦) الأمالي : ١٨٨/٢ .

أما الجملة الحالية فلا يجوز أن تقترن بواحد من هذه الأحرف ، فإذا اقترنت بالواو ، وجب أن تقدر هذه الواو[1] بمعنى الظرف إذ[2] » .

الثالث : أنه يجوز تصدير الجملة المعترضة بدليل استقبال ، «كَلَنْ» «وسوف» ، وذلك مثل قوله تعالى : «**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا – ولَنْ تَفْعَلُوا – فاتَّقُوا النَّارَ**»[3] وكقول الشاعر[4] :

وما أدري – وسوف إخال أدري – أقوم آل حصن أم نساء؟

بخلاف الجملة الحالية ، فإنها لا يجوز أن تتصدر بذلك .

أما تصدير الجملة المعترضة والحالية بأدوات الشرط «فقد أجمع النحاة ، على إجازة تصدّر الجمل الاعتراضية ، بها ، كما في الآية الكريمة «**إنيِّ أخاف – إنْ عصيت ربي – عذاب يوم عظيمٍ**»[5] ، ثم اختلفوا في الحالية فأكثرهم منع تصدرها ، وقليل منهم أجازه»[6]

الرابع : أن الجملة المعترضة قد تكون طلبية : كالأمرية ، في قوله تعالى : «**وَلاَ تُؤْمِنُوا إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُم – قُلْ إنّ الْهُدَى هُدَى الله – أنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم**»[7] على رأي من يرى أن (يؤتى أحد) متعلق بتؤمنوا ، وأن المعنى «ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، إلاَّ لأهل دينكم دون غيرهم ، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله ، فإذا قدره لأحد لم يضرّه مكرهم»[8]

---

(١) قدرها النحويون بـ «إذ» من جهة أن الحال في المعنى ظرف للعامل فيها ولا يريدون أنها بمعنى «إذ» إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك أنظر في ذلك : الجنى الداني في حروف المعاني : حرف الواو ، الهمع : ٢٤٧/١ .

(٢) إعراب الجمل : ٨١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٥ .

(٦) إعراب الجمل : ٧٦ .

(٧) سورة آل عمران : ٧٣ .

(٨) انظر الكشاف : ٣٧٣/١ ، والمغنى : ٥١٧/٢ .

وكالدعائية في قول الشاعر[1]

إن اليمامين - وبـــلـــغـهـــا قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وكالقسمية في قوله :

إبي - وأسطار سطرن سطرا - لقـائـل يـا نصـر نصر نصرا[2]

وكالاستفهامية . في قوله تعالى : «**فاستغفروا لذنوبهم - ومن يغفر الذنوب إلاّ الله - ولم يصرّوا على ما فعلوا**»[3] .

أما الحملة الحالية فلا تجوز ان تكون إلاّ خبرية . على أرجح الاقوال[4] وبهذه الأمور الأربعة يتضح الفرق بين الحملة المعترضة . والحملة الحالية .

الخلط بين الاعتراض والاستئناف :

يخلط بعض النحاة بين مفهوم الاعتراض والاستئناف ، ومن ذلك ما ذكره الزمخشري[5] عند قوله تعالى : «**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ ، وإِلَه آبائِك إبراهيمَ وإسمٰاعِيلَ وإسْحَاقَ إلٰهاً واحِداً ونَحنُ لهُ مُسْلِمُونَ**»[6] من أن جملة (ونحن له مسلمون) حال من فاعل نعبدُ ، أو من مفعوله لرجوع الهاء إليه في له ، ويجوز أن تكون جملة معطوفة على نعبد ، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة ، أي : ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون .

فذكر جواز اعتبارها جملة معترضة ، والصواب ، أنها استئنافية لأن ضابط الإعتراض لا يتحقق فيها .

---

(١) تقدم في ص ١١ .
(٢) رؤية : ملحقات ديوانه ١٧٤ ، الخصائص : ١/٣٤٠٠ ، الهمع : ٢٤٧/١ .
(٣) سورة آل عمران : ١٣٥ .
(٤) المغنى ٥١٩/٢ .
(٥) الكشاف ١٩٤/١ .
(٦) سورة البقرة : ١٣٣ .

ومن هذا أيضاً ما قاله الرضى[1] «واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله :

..... ولا سيما يوماً بدارة جلجل[2]

أو هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة» .

وقوله[3] ، أيضاً عند حديثه عن الشرط في قوله ﷺ : «اطلبوا العلم ولو بالصين» ، والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية ، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات ، وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام : «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» .

فلا شك أن الرضى خلط بين الاعتراض والاستئناف فيما ذكره هنا من أمثلة .

دلالات الجملة المعترضة :

إذا كان النحاة فصلوا القول في الجمل المعترضة من حيث مواضعها ، والموازنة بينها وبين بعض الجمل التي تشتبه بها ، فإن البلاغيين قد تحدثوا عن دلالات هذه الجمل ، وأغراضها البلاغية وأوجه الفرق بينها وبين بعض المصطلحات البلاغية المناظرة لها .

وقد قسم بعضهم[4] الاعتراض إلى قسمين :

نوع يؤتى به في الكلام لفائدة : وذلك كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى[5] : «**وَيَجعَلُونَ لِلّهِ البَناتِ – سُبحَانَهُ – وَلَهُم مَا يَشتَهُونَ**»

---

(١) شرح الكافية ٢٤٩/١ .

(٢) قائله : امرؤ القيس : وصدره : الأرب يوم لك منهن صالح ديوانه : ١٤٥ ، الخزانة : ٦٣/٢ .

(٣) شرح الكافية : ٢٥٧/٢ .

(٤) انظر المثل السائر ٢٣٩ .

(٥) سورة النحل : ٥٧ .

فقد اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله (سبحانه) – وهو جملة لأنه مصدر بتقدير الفعل – وهو يدل على التنزيه لذاته من نسبة الولد إليه أما إذا اعتبرت الواو حالية فليس ثمّت اعتراض حينئذ .

وكالدعاء : في قول الشاعر[1] .

إن الثمانين – وبلغتها – قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فإن قوله (وبلغتها) جملة اعتراضية الغرض منها الدعاء بأن يمتد عمر المخاطب حتى يصل إلى الثمانين .

وكالتنبيه في قول الشاعر : [2]

واعلم – فعلم المرء ينفعه – أن سوف يأتي كل ما قُدرا

فقد اعترض بين (اعلم) ومفعوله (أن سوف يأتي كل ما قدرا) بقوله (فعلم المرء ينفعه) «فأمر المخاطب بهذا العلم وهو أن المقدر لا بدّ منه طال الزمن أو قصر لأن ذلك مما يسهل عليه الصبر والتفويض حيث علم أن ما قدر الله يأتيه وإن لم يطلبه ، وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه ، وهذا الأمر المأمور بعلمه أكدّ الأمر بالتنبيه له بالجملة الاعتراضية لأن هذا مما يزيد تنبيهاً على طلب العلم حيث أفاد أن علم الإنسان بالشيء ينفعه»[3]

وكتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما : كقوله تعالى[4] «**وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وْهناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أنِ أشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ**» فإن قوله (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) اعتراض بين المفسَّر والمفسِّر فالله عندما وصّى

---

(١) تقدم في ص ١١ .
(٢) تقدم في ص ٨ .
(٣) شروح التلخيص ٢٤١/٣ .
(٤) سورة لقمان : ١٤ .

بالوالدين ذكر ما تكابده الأم وتعانيه من المشاق والمتاعب في حمله وفصاله هذه المدّة المتطاولة إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً»[1]

وكالمطابقة والاستعطاف ، في قول المتنبي[2] :

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما

فقوله (يا جنتي) اعتراض بين فعل الشرط وجوابه ، للمطابقة بين الجنة وجنهم ، و لاستعطاف محبوبته كذلك .

ويرى العلوي[3] أن هذا ليس من الاعتراض وإنما هو من باب التتميم لاستقامة الوزن .

وأرى أن الاعتراض فيه أوضح وأظهر ، وفضلاً على ذلك فقد اشترط البلاغيون[4] أن يكون التتميم بفضله كالمفعول به والحال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة .

هذه نماذج – مما ذكره البلاغيون – لأغراض الجملة المعترضة والتي تأتي في الكلام لفائدة . ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتب[5] البلاغة فلا مجال لحصرها الآن .

والاعتراض إذا كان ذا فائدة في الكلام «كسا الكلام لطفاً إن كان غزلا ، وكساه أبهة وجلالاً إن كان مدبحاً أو ما يجري مجراه من أساليب الكلام ، وإن كان هجاء كساه تأكيداً وإثباتاً»[6] .

---

(١) الكشاف : ٤٩٤/٣ .
(٢) ديوانه : ٢٩٦/٢ .
(٣) انظر الطراز : ١٠٦/٣ .
(٤) شرح السعد ٥٨/٣ .
(٥) انظر : شروح التلخيص ٢٣٧/٣ – ٢٥٦ . المثل السائر ٢٣٩ – ٢٤٤ ، الطراز للعلوي ١٦٧/٣ وما بعدها ، شرح السعد ٥٧/٣ – ٦١ .
(٦) المثل السائر : ٢٤١ .

والنوع الثاني من الاعتراض ، وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة بحيث يكون دخول الاعتراض في الكلام كخروجه منه لا يكتسب به حسناً ولا قبحاً ، وذلك كقول زهير[1] :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا - لا أبالك يسأم

فقوله (لا أبالك) من الاعتراض الذي لا فائدة فيه ، وليس مؤثّراً في معنى البيت حسناً ولا قبحاً.

الفرق بين الاعتراض والفصل :

ذكر صاحب المثل السائر أن من أنواع الاعتراض ما يؤثر في الكلام نقصاً ، وفي المعنى فسادا ، ومثل لذلك بقول الشاعر :[2]

فقد والشكّ بين لي عناءٌ بوشك فراقهم صردٌ يصيح

وقال معقباً : «فإن في هذا البيت من رديء الاعتراض ما أذكره لك وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو (بيّن) وذلك قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال .. وفصل في هذا البيت أيضاً بين المبتدأ الذي هو (الشك) والخبر الذي هو (عناء) بقوله (بين لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بين) وفاعله الذي هو (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) فجاء البيت كما تراه صورة مشوّهة قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض»[3]

والذي يظهر لي أن هذا البيت ليس فيه اعتراض بمفهومه اضطلاحي وإنما هو مثال للتعقيد المعنوي الذي يأتي نتيجة الفصل بين أركان الجمل والإسراف في التقديم والتأخير إلى حد الخلط في فهم المعنى العام وصواب التركيب هو : «فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء» .

---

(١) معلقة زهير.

(٢) لم يعرف قائله : الخصائص ١/٣٣٠ .

(٣) المثل السائر ٢٤١ .

ومن هذا الترتيب يتضح أنه لا اعتراض فيه ، وحينئذ لا يسلم للموصلي ما ذكره من أنه نوع من الاعتراض الذي يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً .

الفرق بين الاعتراض والاستطراد :

الاستطراد في مصطلح علماء البيان هو : «أن يشرع المتكلم في شيء من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج إلى غيره ، ثم يرجع إلى ما كان عليه من قبل ، فإن تمادى فهو الخروج ، وإن عاد فهو الاستطراد»[1]

وهو فن يستعمله الفصحاء لشرح لفظ من الألفاظ أو الاستشهاد على معنى من المعاني ، ومن ذلك قول الجاحظ[2] في ردّه على الشعوبية ودفاعه عن العرب «والدليل على أن أخذ العصا مأخوذ من أصل كريم ، ومن معدن شريف ومن المواضع التي لا يعيبها إلا جاهل ، ولا يعترض عليها إلاّ معاند ، اتخاذ سليمان بن داود – صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا وعليه – العصا لخطبته وموعظته ، ولمقاماته وطول صلاته فجعلها لتلك الخصال جامعة ، قال الله عزّ وجل ، وقوله الحق[3] «**فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيه الموتَ مَا دَلَّهم عَلَى مَوْتِه إلاَّ دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسأَتَهُ فَلَمَّا خرَّ تَبَيَّنَتْ الجِنُّ أنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا في الْعَذَابِ المُهِين**» .

والمنسأة : العصا ، قال الشاعر[4] :

إذا دببت على المنسأة من كبر فقد تباعد عنك اللهو والغزل

وإنما بدأنا بذكر سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، لأنه من أنبياء العجم والشعوبية إليهم أميل . . » .

---

(١) الطراز : ٣/١٢ .
(٢) البيان والتبين ٣/٣١ .
(٣) سورة سبأ : ١٤ .
(٤) لم يعرف قائله : لسان العرب مادة «نسأ» .

فتوضيحه لمعنى كلمة (المنسأة) التي وردت في الآية الكريمة ثم استشهاده ببيت من الشعر هو استطرادا عاد بعده إلى موضوعه الأول ، أما الاعتراض فيؤتي لتوكيد المعنى أو تحسينه أو توضيحه كما سبق .

وفرق البلاغيون أيضاً بين الاعتراض ، وبعض المصطلحات البلاغية الأخرى كالتتميم ، والتكميل ، والتذييل ، والمبالغة وغيرها من الفنون البلاغية التي قد يلتبس بينها وبين الاعتراض[1] .

ويلاحظ أن مفهوم الاعتراض عند البلاغيين ، أعم من مفهومه عند النحاة ، وذلك لأن البلاغيين يعتبرون أن الواقع بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً جملة اعتراضية ، أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية ، حتى يكون ما قبلها ، وما بعدها بينهما اتصال لفظي ومن هنا كان اهتمام النحاة بمواضع الجملة الاعتراضية ، واهتمام البلاغيين بدلالاتها وأغراضها .

---

(١) انظر في ذلك الطراز ١٢/٣ وما بعدها وشروح التلخيص ٣ : ٢٣٨ - ٢٥١ .

مراجع البحث

١ – **الأشباه والنظائر** – السيوطي – حيدر آبار ١٣٦٠هـ .

٢ – **إعراب الجمل** – فخر الدين قباوه – دار الأصمعي بحلب ١٣٩٢ هـ .

٣ – **الأمالي** – القالي – القاهرة ١٩٥٣م .

٤ – **الإيضاح في علل النحو** – الزجاجي : تحقيق مازن المبارك – دار العروبة بمصر ١٩٥٩م .

٥ – **البحر المحيط** – أبو حيان – السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .

٦ – **البيان والتبيين** – للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – لجنة التأليف بمصر ١٩٤٨م .

٧ – **التسهيل** – ابن مالك تحقيق بركات – دار الكتاب العربي بمصر ١٩٦٨م .

٨ – **التمام** – ابن جنى – بغداد ١٩٦٢ .

٩ – **الجمل** – للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب باريس ١٣٧٦هـ

١٠ – **الجملة النحوية** – فتحى الدجنى – الفلاح – الكويت ١٣٩٨هـ .

١١ – **حاشية الأمير** – الأمير – التجارة القاهرة ١٣٧٢ هـ .

١٢ – **حاشية الدسوقي** – الدسوقي – بولاق/ القاهرة ١٢٨٦هـ .

١٣ – **حاشية الدماميني** – الدماميني – القاهرة ١٣٠٥ هـ .

١٤ – **خزانة الأدب** – البغدادي – بولاق/ القاهرة ١٢٩٩ هـ .

١٥ – الخصائص – لابن جنى تحقيق النجار – دار الكتب المصرية ١٩٥٢ هـ .

١٦ – **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** – محمد عبد الخالق عضيمة – السعادة/ القاهرة ١٣٩٢هـ .

١٧ – **ديوان امريء القيس** – دار المعارف/ القاهرة ١٩٥٨م

١٨ – **جرير** – القاهرة ١٣٥٣ هـ .

١٩ – **رؤبة** – ليبسك ١٩٠٣م .

٢٠ – **زهير** – دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ .

٢١ – **الفرزدق** – القاهرة ١٩٣٦م .
٢٢ – **المتنبي** – شرع العكبري القاهرة ١٣٠٨هـ .
٢٣ – **شذور الذهب** – ابن هشام تحقيق محمد محي الدين/ القاهرة ١٩٦٣م .
٢٤ – **شرح ابن عقيل** – ابن عقيل – تحقيق محمد محي الدين/ القاهرة ١٩٤٧م .
٢٥ – **شرح الألفية** – الأشموني – عيسى الحمصي/ القاهرة ١٣٦٦هـ .
٢٦ – **شرح التصريح بمضمون التوضيح** – الأزهري القاهرة ١٣٥٨هـ .
٢٧ – **شرح السعد** – التفتازاني – تحقيق محي الدين مطبعة صبيح القاهرة بلا تاريخ .
٢٨ – **شرح الكافية** – الرضى القاهرة ١٣٠٦هـ .
٢٩ – **شرح المفصل** – ابن يعيش القاهرة ١٩٢٨م .
٣٠ – **شروح التلخيص** – الحلبي/ القاهرة بلا تاريخ .
٣١ – **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة** – يحيى العلوي المقتطف/ مصر ١٩١٤م .
٣٢ – **الكتاب** – سيبويه القاهرة ١٣١٦ .
٣٣ – **الكشاف** – الزمخشري – التجارية/ القاهرة ١٩٥٣م .
٣٤ – **لسان العرب** – ابن منظور – دار صادر/ بيروت ١٩٥٥م .
٣٥ – **المثل السائر** – أبو الفتح الموصلي – البهيمة/ القاهرة ١٣١٢هـ .
٣٦ – **المرتجل** – ابن الخشاب تحقيق علي حيدر القاهرة ١٣٩٢ .
٣٧ – **مغني اللبيب** – ابن هشام – دار الفكر بيروت ١٩٧٢م .
٣٨ – **المفضليات** – للمفضل الضبي – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف القاهرة ١٣٧١هـ .
٣٩ – **المقتضب** – المبرد تحقيق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨هـ .
٤٠ – **منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب** – أنظر شذور الذهب .
٤١ – **المنصف** – ابن جني – تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين – الحلبي/ القاهرة ١٣٧٩هـ .
٤٢ – **النحو الوافي** – عباس حسن – دار المعارف القاهرة ١٩٦٠م .
٤٣ – **نوادر أبي زيد** – تحقيق سعيد الخوري بيروت ١٨٩٤م .
٤٤ – **همع الهوامع** – السيوطي السعادة القاهرة ١٣٢٧هـ .